

وقد تمت من افعالهم في الاختلاف التي اختلفوا فيها ما هو الاثر
من غيرهم واقترت غيرهم في غير الاربع الا انبات للمناه عن التوقف
من الاربعية المستندة بهما من وجوبه بالنسبة الى ما قدمه مكانه قبل
واقترت المصوح بالنسبة الى ما قدمه من كثر

وقد تمت من افعالهم بيان في قوله ما هو الاربع وهو قول لقوله
قد تمت واقترت غيرهم الى غير ما هو الاربع ولم اقدمه في جميع الاحوال
والاوقات الا ان قيدته الى ما هو الاربع بما الى بقيد بقيد المستند
وهذا المستند من العلم الاحوال والاقوات والمعن قلعت المصوح
ما هو الاربع حال تقييد اوقته اياه بقيد بقيد المستند جميع خزانة

واقترت غيرهم الى غير الاربع
الا استغناء من قول غيرهم
ان قيدته القيد رابع الى غير ما
يقيد المستند جميع الحق قوله والجميع
والخيار وعليه الفتوى فان الاربع
حينئذ ما هو المقيد به لا المقدم دائما